



المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

الفريق العامل المعني بخدمات النفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية

الدورة الأولى

جنيف، من ٧ إلى ٩ فبراير/شباط ٢٠٠٧

إنشاء خدمات النفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية

وثيقة من إعداد الأمانة

ملخص

١ - وافقت جمعيات اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية ومعاهدة قانون البراءات واتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، إبان سلسلة الاجتماعات الثانية والأربعين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو المنعقدة في جنيف في الفترة من ٢٥ سبتمبر/أيلول إلى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، على إنشاء خدمات للنفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية. ويستجيب إنشاء الخدمات إلى بيان اتفق عليه المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد معاهدة قانون البراءات، إذ حث فيه الويبو على الإسراع في إنشاء نظام لمكتبة رقمية تضم وثائق الأولوية. وعليه، فإن الجمعيات (انظر الوثيقة A/42/14، الفقرة ٢٢٠):

"١" وافقت على دعوة فريق عامل مؤقت إلى الانعقاد في موعد مبكر من سنة ٢٠٠٧ لبحث المسائل المتصلة بإنشاء خدمات للنفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية، بإدارة المكتب الدولي؛

"٢" ووجهت المكتب الدولي إلى إعداد أحكام إدارية وإجراءات مناسبة، وفقاً لتوصيات الفريق العامل، لإدارة الخدمات الرقمية؛

"٣" ووجهت المكتب الدولي إلى تنفيذ خدمات النفاذ الرقمي وفقاً للأحكام الإدارية والإجراءات المعدة؛

"٤" والتمست من المكتب الدولي أن يرفع إليها، في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، تقريراً بنتائج الفريق العامل المؤقت وبما تم تنفيذه لإنشاء الخدمات إن بدأ.

وقد دعي الفريق العامل إلى عقد دورته الراهنة. وتحتوي هذه الوثيقة على مضمون ما جاء في الوثيقة التي شملت الاقتراحات التي بحثتها الجمعيات، أي الوثيقة A/42/5 بالإضافة إلى المعلومات الأساسية التي وردت في المرفق الثاني لتلك الوثيقة.

٢ - ومن شأن هذه الخدمات الجديدة أن تكفل إمكانات لمزيد من الترشيح في معالجة وثائق الأولوية لفائدة مكاتب البراءات والمودعين بتحقيق قدر كبير من الوفورات في الموارد المالية وغيرها، على غرار الإمكانيات المتاحة بخصوص وثائق الأولوية المودعة بالاقتران بالطلبات الدولية بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وسيكون الاشتراك في تلك الخدمات على أساس طوعي سواء لمكاتب البراءات أو المودعين.

٣ - وستكفل الخدمات إطاراً وإجراءات إدارية يمكن في ظلها النفاذ إلى وثائق البراءات المحفوظة في مكتبة رقمية بهدف الامتثال للمقتضيات الوطنية والإقليمية بشأن تزويد المكاتب بوثائق الأولوية. ومن المعتمزم الاستفادة من الأنظمة المؤتمتة التي يعمل بها المكتب الدولي حالياً لفائدة وثائق الأولوية بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات مع إضافة بعض المعالم الضرورية لمراعاة الإيداع بناء على اتفاقية باريس.

٤ - وستستطيع مكاتب الإيداع الأول الاستفادة من الخدمات للتقليل مما تصدره من نسخ متعددة عن وثائق الأولوية. أما مكاتب الإيداع الثاني فستستطيع الحد من حاجتها إلى معالجة وثائق الأولوية وتخزينها واتخاذ التدابير الإدارية في الحالات التي لا تتسلم فيها وثائق الأولوية من المودعين. وسيستطيع المودعون الاعتماد على إشارة واحدة إلى وثيقة أولوية في مكتبة رقمية بدلاً من الاستحصال على عدة وثائق للأولوية وتزويد جميع مكاتب الإيداع الثاني، إذ ما قررت مكاتب الإيداع الثاني المشاركة.

المعالم الرئيسية

٥ - وستؤدي خدمات النفاذ الرقمي على أساس أحكام إطارية يُعدها المكتب الدولي وفقاً لتوصيات الفريق العامل. ومن المرتأى أن تغطي الأحكام الإطارية المعالم الرئيسية التالية على الأقل:

"١" إنشاء الخدمات وتشغيلها في المكتب الدولي؛

"٢" والإجراءات الرامية إلى إدخال وثائق الأولوية في مكتبة رقمية لأغراض تأدية تلك الخدمات، وقد تكون تلك الوثائق مما يُستحصل عليه من مكاتب البراءات التي أصدرتها أو مودعي الطلبات الذين يُقدّمونها، أو للاستئذان بالنفاذ إلى وثائق الأولوية المتاحة لدى مكاتب رقمية أخرى بعد إقرارها لأغراض ذلك النوع من الخدمات؛

"٣" وإقرار مكاتب البراءات المشاركة بوثائق الأولوية التي يُمكن النفاذ إليها في إطار تلك الخدمات؛

"٤" وآلية مناسبة للتصديق تكفل سرية وثائق الأولوية غير المنشورة بحيث لا يؤذن للمكاتب بالنفاذ إلا بتصريح المودع (كالاستعانة مثلاً بشيفرة نفاذ موحدة لكل وثيقة أولوية محفوظة

لأغراض تلك الخدمات). ولا بد من التنكير في هذا الصدد بأن وثائق الأولوية لا تكون منشورة عادة عندما تكون نسخة منها ضرورية للمكتب الذي أودع لديه طلب لاحق يطالب بالأولوية؛

"٥" وإبرام اتفاقات بين المكتب الدولي ومكاتب البراءات الراغبة في المشاركة في الخدمات، إما باعتبارها مكاتب تصدر وثائق الأولوية ("مكاتب الإيداع الأول") أو مكاتب مؤهلة ورغبة في النفاذ إلى وثائق الأولوية في إطار تلك الخدمات ("مكاتب الإيداع الثاني") أو بصفتيها الائتنتين، على أن يُعلن المكتب أنه يُطبق الأحكام الإطارية.

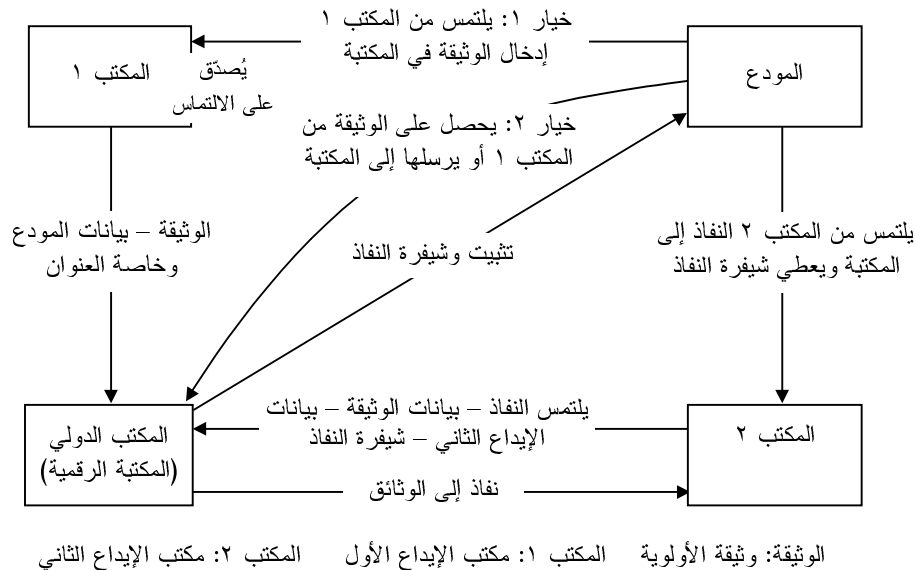
٦ - ومن المعتمزم تأدية الخدمات بالاستناد إلى تفاهم صادر عن الجمعيات بشأن التصديق على وثائق الأولوية تم اعتماده سنة ٢٠٠٤ (انظر الفقرة ١٥ أدناه من هذه الوثيقة والجزء هاء من مرفق هذه الوثيقة). إذا، فإن مكتب الإيداع الأول هو الذي يُقرّر نوع التصديق الذي يعتمزم الاستعانة به عند تقديم وثائق الأولوية الأصلية التي تتاح عن طريق الخدمات الرقمية. ومن المقترح أن تنص الأحكام الإطارية على أن تقبل مكاتب الإيداع الثاني المشاركة في الخدمات بمجرد نسخ عن تلك الوثائق التي يمكن النفاذ إليها من خلال نظام الخدمات وفقاً للأحكام الإطارية. وبطبيعة الحال، فإن قبول تلك النسخ عن وثائق الأولوية المُصدّقة معمول به في إطار الإجراءات المُتبعة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات (انظر الفقرة ١٦ أدناه من هذه الوثيقة).

٧ - ومن المقترح تأدية الخدمات عامة بالاستناد إلى وثائق الأولوية المُرسلة والتي يمكن النفاذ إليها في شكل إلكتروني، على أن تكون متاحة أيضاً للمكاتب التي لا تستطيع معالجة الوثائق في شكل إلكتروني، فيتولى المكتب الدولي مسح وثائق الأولوية الواردة على الورق لإدراجها في المكتبة الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، من المقترح أن يأخذ المكتب الدولي على عاتقه ضمان النفاذ إلى النسخ الورقية للمكاتب التي تحتاج إلى عدد محدود من وثائق الأولوية ولكن أنظمتها لا تمكنها من النفاذ الإلكتروني.

٨ - ويرد بيان المعالم المقترحة بشأن الخدمات بمزيد من التفصيل في مشروع الأحكام الإطارية الوارد في الوثيقة WIPO/DAS/PD/WG/1/3 وفي الرسم الوارد أدناه. على أن من المرجح أن تختلف التفاصيل النهائية للنظام المعتمزم تطبيقه عما هو مطروح هنا، بحسب نتائج مداولات الفريق العامل.

خدمات النفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية:

مثل نظام ممكن



٩ - ولا ينص مشروع الأحكام الإطارية على إمكانية لمكاتب البراءات أو المكتب الدولي لفرض رسوم مقابل الخدمة، على أن الفريق العامل سينظر في الموضوع دون شك.

معلومات أساسية

١٠ - يقع حق الأولوية المنصوص عليه في المادة ٤ من اتفاقية باريس بشأن حماية الملكية الصناعية في صلب نظام البراءات الدولي. ولا بد من دعامة للمطالبة بالأولوية في طلبات البراءات قد تكفله نسخ مقبولة عن الطلبات السابقة التي تستند إليها المطالبة بالأولوية. وقد درجت العادة على أن تطالب مكاتب البراءات بنسخ معتمدة عن تلك الطلبات ("وثائق الأولوية") بناء على القوانين الوطنية أو الإقليمية المطبقة كشرط للإقرار بحقوق الأولوية وفقاً للمادة ٤-د من اتفاقية باريس (الوارد نصها في الجزء ألف من مرفق هذه الوثيقة).

١١ - وقد بات توفير وثائق الأولوية في شكلها التقليدي الورقي وتصديقها في هذا الشكل عبءاً ينتقص من فعالية مكاتب البراءات الملزمة بإصدارها وتسلمها وحفظها كما أصبحت عبءاً على المودعين المضطرين إلى الاستحصال على عدة نسخ وإرسالها إلى المكاتب. ولا بد من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الحديثة لمعالجة وثائق الأولوية وتمكين المودعين من الوفاء بمقتضيات اتفاقية باريس.

١٢ - وأما معاهدة قانون البراءات، فقد اعتمدها مؤتمر دبلوماسي سنة ٢٠٠٠ ودخلت حيز التنفيذ في ٢٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٥، وبلغ عدد الدول الأعضاء فيها وقت استكمال هذه الوثيقة ١٤ دولة. وتحتوي المعاهدة على عدة أحكام تتعلق بالمطالبة بالأولوية، بما فيها المادة ٦(٥) والقاعدة ٤ اللتان تتناولان بالتحديد وثائق الأولوية (الجزء باء من مرفق هذه الوثيقة). وترمي تلك الأحكام إلى ترشيد الشروط الشكلية والإجراءات إلى حد كبير ولا سيما بضمان عزوف الأطراف المتعاقدة عن مطالبة مودعي الطلبات بنسخ (مصدّقة كانت أو غير مصدّقة) عن طلبات سابقة في حال كان الطلب السابق قد أودع لدى مكتبه أو كان متاحاً لذلك المكتب انطلاقاً من مكتبة رقمية يقبل المكتب الاستعانة بها لذلك الغرض.

١٣ - واعتمد المؤتمر الدبلوماسي الأنف ذكره بياناً متفقاً عليه يحث فيه الويبو على الإسراع في إنشاء نظام مكتبة رقمية لوثائق الأولوية، مشيراً إلى أن نظاماً من ذلك القبيل سيعود بالفائدة على مالكي البراءات وغيرهم ممن يرغب في النفاذ إلى وثائق الأولوية (الجزء جيم من مرفق هذه الوثيقة).

١٤ - وقد أمكن تحقيق قدر كبير من الترشيح في معالجة وثائق الأولوية لفائدة مودعي الطلبات الدولية بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وتنص اللائحة التنفيذية لتلك المعاهدة على طيف من الحلول البديلة للاستحصال على وثائق الأولوية وتوفيرها وحفظها ووسيلة مباشرة لتزويد المكاتب المعيّنة والغير بالنسخ وإجراء مبسّط يباشره المكتب المعين لأغراض الإقرار. وبناء على إجراءات المعاهدة المذكورة والوارد تفصيلها في الفقرات من ١٦ إلى ١٨ أدناه (انظر أيضاً الجزء دال من مرفق هذه الوثيقة)، يعمل المكتب الدولي أيضاً كمركز لحفظ وثائق الأولوية المتعلقة بالطلبات المودعة بناء على المعاهدة المذكورة.

١٥ - وفي سنة ٢٠٠٤، اعتمدت جمعيتا اتحاد باريس واتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات تفاهماً حول التصديق على وثائق الأولوية، رغبة منها في تعزيز اليقين إزاء تزايد الانتفاع بالوسائل الإلكترونية لتوفير وثائق الأولوية وتخزينها وتعميمها (الجزء هاء من مرفق هذه الوثيقة). وعملاً بذلك

التفاهم، ينبغي الآن تنفيذ إجراءات مُبسّطة متى كان ذلك مناسباً للتصديق على وثائق الأولوية المتاحة انطلاقاً من مكاتب رقمية.

إجراءات معاهدة التعاون بشأن البراءات لمعالجة وثائق الأولوية

١٦- من المقترح أن تعتمد الخدمات الجديدة على الإجراءات القائمة بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات والتي تكفل معالجة مُبسّطة لوثائق الأولوية المودعة بالاقتران بالطلبات الدولية، ولكن بتكلفة أقل وموارد أدنى. وتتسم الإجراءات بالمعالم العامة التالية (انظر القاعدة ١٧ من المعاهدة والمقتبسة في الجزء دال من مرفق هذه الوثيقة، لمزيد من المعلومات عن الشروط والمقتضيات المتعلقة بالمهمل مثلاً):

"١" يتولى المكتب الدولي حفظ النسخة الأصلية عن كل وثيقة أولوية (أي نسخة واحدة مُصدّقة)؛

"٢" وبعد نشر الطلب الدولي الذي يُطالب بالأولوية، تتاح وثيقة الأولوية للمكاتب المعيّنة والغير لدى المكتب الدولي؛

"٣" وتلتزم المكاتب المعيّنة بقبول تلك النسخ (أي مجرد نسخ عن الأصل المُصدّق) من المكتب الدولي لأغراض إجراءات المرحلة الوطنية ولا يجوز لها أن تطالب بنسخ من المودع؛

"٤" ويكون للمودع خيارات عدة للوفاء بمقتضيات المعاهدة المتعلقة بتوفير وثائق الأولوية:

"١" يجوز للمودع أن يحصل على وثيقة الأولوية من المكتب الذي أصدرها وأن يُرسلها إلى مكتب تسلم الطلبات أو المكتب الدولي؛

"٢" وإذا كان المكتب الوطني أو الإقليمي الذي أودع لديه طلب الأولوية هو نفسه مكتب تسلم الطلبات بناءً على المعاهدة، جاز للمودع أن يلتمس من المكتب تحويل وثيقة الأولوية إلى المكتب الدولي بدلاً من أن يحصل على الوثيقة من المكتب ليحيلها إلى المكتب الدولي؛

"٣" ويحق للمودع أيضاً، إذا كانت وثيقة الأولوية متاحة في مكتبة رقمية وفقاً للتعليمات الإدارية المعمول بها في ظل المعاهدة، أن يلتمس من مكتب تسلم الطلبات أو المكتب الدولي الحصول على نسخة انطلاقاً من المكتبة الرقمية.

١٧- ويسهر المكتب الدولي حالياً على تخزين جميع وثائق الأولوية المودعة بالاقتران بالطلبات الجديدة المودعة بناءً على المعاهدة في شكل إلكتروني، سواء تسلمها في ذلك الشكل أو على الورق ليمسحها لاحقاً. وبإمكان المكاتب المعيّنة الراغبة في الحصول على وثائق الأولوية لأغراض إجراءات المرحلة الوطنية أن تحصل عليها لدى المكتب الدولي في شكل إلكتروني عن طريق نظام التبليغ بناءً على الطلب (PCT COR).

١٨- وتوضح الأرقام الواردة في ما يلي مدى الانتفاع بإجراءات المكتب الدولي المؤتمنة لمعالجة وثائق الأولوية بناءً على المعاهدة: ففي سنة ٢٠٠٥ أودع نحو ١٣٤ ٠٠٠ طلب كان ٩٣٪ منها يحتوي على مطالبة بالأولوية. وفي سنة ٢٠٠٥ أيضاً، تسلم المكتب الدولي أو أُحيل إليه نحو ١٥٥ ٠٠٠ وثيقة أولوية، تأتي ٣٠٪ منها مباشرة من المودع و ٧٠٪ منها كان محوّلًا من مكتب تسلم الطلبات إما على الورق (٣٨٪) أو في شكل إلكتروني (٣٢٪). وفي السنة ذاتها، استجاب المكتب الدولي لنحو

١٤٠٠٠٠٠ التماس من المكاتب المعيّنة للحصول على نسخ عن وثائق الأولوية، وتم تقديم ٩٩٪ منها في شكل إلكتروني على دعامة مادية و ٠,٥٪ على الورق وأرسل ٠,٥٪ عبر خطوط إلكترونية باستخدام نظام تبادل الوثائق الإلكتروني (PCT EDI)^(١).

١٩- وقد استكملت الترتيبات اللازمة مع أربعة مكاتب لتسلم الطلبات بخصوص جميع وثائق الأولوية الصادرة عن تلك المكاتب في سياق القاعدة ١٧ أو بعض تلك الوثائق على الأقل لتحويلها إلى المكتب الدولي في شكل إلكتروني. وتغطي تلك المكاتب معاً ما يناهز ٥٨٪ من جميع الطلبات المودعة بناء على المعاهدة. ويعمل المكتب الدولي جاهداً من أجل تعزيز مشاركة المزيد من المكاتب في أنظمة تبادل الوثائق في شكل إلكتروني.

المكاتب الرقمية

٢٠- سبق أن ذكرنا أعلاه أن معاهدة قانون البراءات ومعاهدة التعاون بشأن البراءات كليهما تتصان على أحكام ترمي إلى إعفاء المودعين من إرسال وثائق الأولوية التي تكون متاحة في مكاتب رقمية. وبناء على المعاهدة الأولى، على المكتب المعني أن يقبل بالمكتب الرقمية لذلك الغرض. وبناء على المعاهدة الثانية، يتعين أن تكون وثيقة الأولوية المتاحة في مكتبة رقمية وفقاً للتعليمات الإدارية المعمول بها في ظل المعاهدة. ويشمل إعفاء المودعين بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات تقديم وثائق الأولوية خلال المرحلة الدولية والمرحلة الوطنية أيضاً (القاعدة ١٧-١ (ب-ثانياً) و ١٧-١ (د) من المعاهدة).

٢١- وتدور حالياً مشاورات بقصد تعديل التعليمات الإدارية المذكورة لضمان الاعتراف بالمكاتب الرقمية لأغراض تلك الأحكام من اللائحة التنفيذية للمعاهدة. ومن المعتمد تعديل تلك التعليمات الإدارية لضمان الإقرار أيضاً بالمكتب الرقمية المعمول بها في إطار الخدمات الجديدة المقترحة.

٢٢- ومن المرئى أن تتيح الخدمات الجديدة حولاً متنوعاً لمكاتب البراءات تراعي مدى درجة الأتمتة في إجراءاتها. فسيكون بمقدور المكاتب التي ليست لديها مكاتب رقمية للوثائق إرسال وثائق الأولوية بتحميلها في المكتبة الرقمية التي سينشئها المكتب الدولي لأغراض تلك الخدمات. أما المكاتب التي لديها مكاتب رقمية لوثائق الأولوية أو تعتزم إنشاء مكاتب من ذلك القبيل، فسيكون منفذها في إطار الخدمات الجديدة عن طريق إحالات إلكترونية إلى تلك المكاتب الأخرى تفادياً لأية ازدواجية في مقتنيات الوثائق مما لا داعي له. ولا بد أن تراعي الأنظمة التقنية المعتمد تنفيذها الاحتمالين بطبيعة الحال.

التنفيذ وتأثيره في الموارد والميزانية

٢٣- رغبة من المنظمة في الحد إلى أقصى درجة من الاستثمار الأولي في الخدمات الجديدة فإنها ترى أنه ينبغي في البدء اعتماد ترتيب تقني بسيط يستند إلى الأنظمة الحاسوبية القائمة وهيكل المكتب الدول الأساسي. ومع اكتساب الخبرة وتزايد الانتفاع بالخدمات، من المرجح أن يتطلب الحفاظ على المستوى المنشود للخدمات استثماراً إضافياً في الترتيبات التقنية.

(١) لا تتوفر أية أرقام عن سائر وسائل الاطلاع على وثائق الأولوية أو تحميلها انطلاقاً من موقع الويبو على الإنترنت.

٢٤- وتشمل الأنظمة الأساسية المتوفرة لدى المكتب الدولي والتي يمكن تسخيرها للخدمات الجديدة نظام التبليغ بناء على الطلب (PCT COR) ونظام التبادل الإلكتروني (PCT EDI). وكما ورد آنفاً، فإن النظام الأول يستخدم من أجل تسلم وثائق الأولوية وتخزينها (قبل نشر الطلب الدولي الذي يحتوي على مطالبة بالأولوية) ثم توزيع وثائق الأولوية (بعد نشر الطلب المذكور). ومن المقترح توسيع نطاق النظامين لمعالجة وثائق الأولوية في إطار الخدمات الجديدة المقترحة. وعلاوة على ذلك، فإن نظام التبادل الإلكتروني يكفل آلية آمنة للنقل سبق استخدامها لتبادل وثائق الأولوية بين مكاتب البراءات والمكتب الدولي.

٢٥- وقد التزم المكتب الدولي بتسخير بعض موارده لتطوير نظام التبليغ الإلكتروني (PCT COR) بما يراعي أنظمة النفاذ المتبادل للوثائق (TDA) للمكتب الياباني للبراءات ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية والمكتب الأوروبي للبراءات، وهو على استعداد بالتالي لتعزيز ذلك الاستثمار لتطوير النظام وفقاً للخدمات الجديدة المقترحة.

٢٦- ولما كانت معظم الترتيبات التقنية المعمول بها في إطار نظام بدائي بسيط متوفرة، فإن الجانب الغالب من الاستثمار الأولي سيستوعبه المكتب الدولي في شكل موارد مخصصة لتطوير الأنظمة القائمة بالإضافة إلى العمل المطلوب لتحليل مشروع عملي لنظام التصديق واختياره ثم تنفيذه من بين جملة حلول.

المنتدى الإلكتروني

٢٧- أُقيم منتدى إلكتروني على موقع الويبو على الإنترنت يمكن النفاذ إليه عن طريق العنوان التالي: <http://www.wipo.int/pdocaccess> تيسيراً لعمل الفريق العامل. ويمكن مطالعة تعليقات الدول والمنظمات المشاركة في الفريق العامل من على صفحة المنتدى حيث يمكن أيضاً تقديم التعليقات والاشتراك في خدمات للإشعار بالبريد الإلكتروني.

٢٨- إن الفريق العامل مدعو إلى إعداد توصيات بشأن الخدمات الجديدة التي سُنشئها المكتب الدولي.

[يلي ذلك المرفق]

المرفق

أحكام مختارة من معاهدات الويبو
وقراراتها بشأن وثائق الأولوية

الجزء ألف - اتفاقية باريس بشأن حماية الملكية الصناعية

مادة ٤

أ إلى ط. براءات الاختراع، نماذج المنفعة، الرسوم والنماذج الصناعية، العلامات،
شهادات المخترعين: حق الأولوية - ز. براءات الاختراع: تجزئة الطلب

[...]

د - (١) على كل من يرغب في الاستفادة من أولوية إيداع سابق أن يقدم إقراراً يُبيّن فيه تاريخ ذلك الإيداع والدولة التي تم فيها، وتحدد كل دولة المهلة القصوى التي يتعيّن فيها تقديم هذا الإقرار.

(٢) تُذكر هذه البيانات في النشرات التي تصدرها المصلحة المختصة وعلى الأخص في براءات الاختراع والأوصاف المتعلقة بها.

(٣) يجوز لدول الاتحاد أن تطلب ممن يُقدّم إقراراً بالأولوية أن يورد صورة من الطلب (الوصف والرسومات وغيرها) السابق إيداعه. ولا تتطلب الصورة المعتمدة من قبل المصلحة التي تلقت هذا الطلب أي تصديق، كما يمكن إيداعها على أية حال دون رسوم في أي وقت خلال ثلاثة شهور من تاريخ إيداع الطلب اللاحق. ويمكن أن تستلزم هذه الدول أن تكون هذه الصورة مصحوبة بشهادة تبيّن تاريخ الإيداع صادرة من المصلحة المذكورة وبترجمة.

(٤) لا يجوز عند إيداع الطلب فرض إجراءات بخصوص إقرار الأولوية. وتحدد كل دولة من دول الاتحاد الآثار التي تترتب على إغفال اتباع الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة دون أن تتعدى هذه الآثار فقدان حق الأولوية.

(٥) يجوز طلب إثباتات أخرى في وقت لاحق.

يجب على كل من يدعي أولوية إيداع طلب سابق أن يحدد رقم هذا الإيداع، وينشر هذا الرقم وفقاً لما هو مُبيّن في الفقرة (٢) أعلاه.

[...]

الجزء باء - معاهدة قانون البراءات

المادة ٦

الطلب

[...]

(٥) [وثيقة الأولوية] في حال المطالبة بأولوية طلب سابق، يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط إيداع صورة من الطلب السابق مع ترجمة له إذا لم يكن محرراً بلغة يقبلها المكتب، وفقاً للشروط المقررة في اللائحة التنفيذية.

[...]

اللائحة التنفيذية لمعاهدة قانون البراءات

القاعدة ٤

وجود طلب سابق وفقاً للمادة ٦ (٥) والقاعدة ٢ (٤)
أو طلب مودع سابقاً وفقاً للقاعدة ٢ (٥) (ب)

(١) [صورة من الطلب السابق المشار إليه في المادة ٦ (٥)] مع مراعاة الفقرة (٣)، يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط إيداع صورة من الطلب السابق المشار إليه في المادة ٦ (٥) لدى المكتب خلال مهلة لا تقل عن ١٦ شهراً اعتباراً من تاريخ إيداع ذلك الطلب السابق، أو اعتباراً من تاريخ الإيداع الأسبق في حال وجود أكثر من طلب سابق واحد.

(٢) [التصديق] مع مراعاة الفقرة (٣)، يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط تصديق المكتب الذي أودع لديه الطلب السابق على صحة الصورة المشار إليها في الفقرة (١) وتاريخ إيداع الطلب السابق.

(٣) [وجود طلب سابق أو طلب مودع سابقاً] لا يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط إيداع صورة أو صورة مصدقة من طلب سابق أو التصديق على تاريخ الإيداع كما تشير إليه الفقرتان (١) و(٢) والقاعدة ٢ (٤)، أو صورة أو صورة مصدقة من الطلب المودع سابقاً كما تشير إليه القاعدة ٢ (٥) (ب) في حال أودع الطلب السابق أو الطلب المودع سابقاً لدى مكتبه أو كان متوفراً لذلك المكتب من مكتبة رقمية يقبلها المكتب لذلك الغرض.

(٤) [الترجمة] في حال لم يكن الطلب السابق محرراً بلغة يقبلها المكتب وكان البت في أهلية الاختراع المعني للبراءة يتأثر بسريان المطالبة بالأولوية، يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط على المودع إيداع ترجمة للطلب السابق المشار إليه في الفقرة (١) بناء على دعوة من المكتب أو هيئة مختصة أخرى خلال مهلة لا تقل عن شهرين اعتباراً من تاريخ تلك الدعوة وعن المهلة المطبقة بناء على تلك الفقرة إن وجدت.

الجزء جيم - البيان المتفق عليه في المؤتمر الدبلوماسي

[...]

٣ - وعند اعتماد المادتين ٦(٥) و١٣(٣) والقاعدتين ٤ و١٤، حث المؤتمر الدبلوماسي المنظمة العالمية للملكية الفكرية على الإسراع في إنشاء نظام لمكتبة رقمية تضم وثائق الأولوية. ومن شأن نظام من ذلك القبيل أن يفيد مالكي البراءات وغيرهم ممن يرغب في الاطلاع على وثائق الأولوية.

[...]

الجزء دال - معاهدة التعاون بشأن البراءات

المادة ٨

المطالبة بالأولوية

(١) يجوز أن يتضمن الطلب الدولي إعلاناً، على الوجه المبين في اللائحة التنفيذية، يطالب فيه بأولوية طلب أو أكثر من الطلبات التي سبق إيداعها لدى أي بلد من البلدان الأطراف في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية أو لصالحه.

(٢) (أ) مع مراعاة أحكام الفقرة الفرعية (ب)، فإن شروط وأثار أية مطالبة بالأولوية يتم تقديمها وفقاً للفقرة (١) يجب أن تكون هي نفسها الشروط والآثار التي تقضي بها المادة ٤ من وثيقة استوكهولم الخاصة باتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية.

(ب) الطلب الدولي الذي يطالب فيه بأولوية طلب واحد أو أكثر من الطلبات التي سبق إيداعها لدى أية دولة متعاقدة أو لصالحها، يجوز أن تعين فيه هذه الدولة. أما إذا تضمن الطلب الدولي مطالبة بأولوية طلب واحد أو أكثر من الطلبات الوطنية المودعة لدى دولة معينة أو لصالحها، أو مطالبة بأولوية طلب دولي يكون قد اقتصر فيه على تعيين دولة واحدة، فإن التشريع الوطني لهذه الدولة يحكم شروط وأثار المطالبة بالأولوية في الدولة المذكورة.

اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

القاعدة ١٧

وثيقة الأولوية

١٧-١ الالتزام بتقديم نسخة عن الطلب الوطني أو الدولي السابق

(أ) في حالة المطالبة بأولوية طلب وطني أو دولي سابق بناء على المادة ٨، يجب على مودع الطلب أن يقدم للمكتب الدولي أو لمكتب تسلم الطلبات نسخة عن ذلك الطلب السابق مصدقة من الإدارة التي أودع لديها ("وثيقة الأولوية")، ما لم يسبق إيداعها لدى مكتب تسلم الطلبات بالاقتران بالطلب الدولي المطالب فيه بالأولوية وشروط مراعاة الفقرتين (ب) و(ب-ثانياً)، بعد انقضاء تاريخ الأولوية بستة عشر شهراً على الأكثر، علماً بأن كل نسخة عن الطلب السابق المذكور يتسلمها المكتب الدولي بعد انقضاء تلك المهلة تعد كما لو كان ذلك المكتب قد تسلمها في اليوم الأخير من تلك المهلة إذا بلغته قبل تاريخ النشر الدولي للطلب الدولي.

(ب) إذا كانت وثيقة الأولوية صادرة عن مكتب تسلم الطلبات، جاز لمودع الطلب أن يلتزم من المكتب المذكور إعداد تلك الوثيقة وتحويلها إلى المكتب الدولي بدلا من تقديمها بنفسه. ويجب تقديم ذلك الالتزام بعد انقضاء تاريخ الأولوية بستة عشر شهراً على الأكثر، ويجوز لمكتب تسلم الطلبات أن يفرض رسماً عليه.

(ب-ثانياً) إذا كانت وثيقة الأولوية متاحة لمكتب تسلم الطلبات أو المكتب الدولي، وفقاً للتعليمات الإدارية، انطلاقاً من مكتبة رقمية، جاز لمودع الطلب أن يستعيض عن تقديم وثيقة الأولوية بما يلي حسب الحال:

"١" أن يلتزم من مكتب تسلم الطلبات الحصول على وثيقة الأولوية من تلك المكتبة الرقمية وتحويلها إلى المكتب الدولي؛

"٢" أو أن يلتزم من المكتب الدولي الحصول على وثيقة الأولوية من تلك المكتبة الرقمية.

لا يجوز توجيه أي التماس من ذلك القبيل بعد أكثر من ١٦ شهراً اعتباراً من تاريخ الأولوية، ويجوز أن يكون الالتماس محل رسم يفرضه مكتب تسلم الطلبات أو المكتب الدولي.

(ج) إذا لم تستوف شروط أي من الفقرات الثلاث السابقة، يجوز لأي مكتب معيّن ألا يأخذ المطالبة بالأولوية بعين الاعتبار شرط مراعاة الفقرة (د)، علماً بأنه لا يجوز لأي مكتب معيّن أن يمتنع عن أخذ المطالبة بالأولوية بعين الاعتبار قبل أن يتيح لمودع الطلب فرصة لتقديم وثيقة الأولوية في مهلة تكون معقولة حسب ظروف الحال.

(د) لا يجوز لأي مكتب معيّن ألا يأخذ المطالبة بالأولوية بعين الاعتبار بناء على الفقرة (ج) إذا كان الطلب السابق المشار إليه في الفقرة (أ) قد أودع لديه بصفته مكتباً وطنياً أو إذا كانت وثيقة الأولوية متاحة، وفقاً للتعليمات الإدارية، انطلاقاً من مكتبة رقمية.

١٧-٢ إتاحة النسخ

(أ) في حال امتثل مودع الطلب للقاعدة ١٧-١ (أ) أو (ب) أو (ب-ثانياً)، على المكتب الدولي أن يزود المكتب المعين، بناء على التماس صريح منه، بنسخة عن وثيقة الأولوية في أقرب فرصة ولكن ليس قبل النشر الدولي للطلب الدولي. ويجب ألا يطلب أي مكتب معيّن إلى مودع الطلب أن يزوده بنسخة. ولا يلتزم مودع الطلب بتزويد المكتب المعين بترجمة قبل انقضاء المهلة المطبقة بناء على المادة ٢٢. وإذا تقدم مودع الطلب بالتماس صريح إلى المكتب المعين بناء على المادة ٢٣ (٢) قبل النشر الدولي للطلب الدولي، تولى المكتب الدولي تزويد المكتب المعين، بناء على التماس صريح منه، بنسخة عن وثيقة الأولوية في أقرب فرصة بعد تسلمها.

(ب) يحظر على المكتب الدولي أن يوفر لعامة الجمهور أية نسخة عن وثيقة الأولوية قبل النشر الدولي للطلب الدولي.

(ج) إذا نشر الطلب الدولي وفقاً للمادة ٢١، وجب على المكتب الدولي أن يزود أي شخص بنسخة عن وثيقة الأولوية بناء على طلبه ومقابل دفع التكلفة، ما لم يتم قبل هذا النشر:

"١" سحب الطلب الدولي،

"٢" أو سحب المطالبة بالأولوية أو اعتبارها بناء على القاعدة ٢٦ (ثانياً)-٢ (ب) كما لو لم تقدم.

الجزء هاء - التفاهم الذي اعتمده
جمعيتا اتحاد باريس واتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات

(كما اعتمده الجمعيات في ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤: الوثيقة A/40/7، الفقرة ١٧٣ التي تشير إلى الوثيقة A/40/6، الفقرة ٩ التي ورد فيها اقتراح التفاهم بهدف تعزيز الوضوح في سياق الانتفاع المتزايد بالوسائل الإلكترونية لتوفير وثائق الأولوية وتخزينها وتعميمها)

توافق جمعيتا اتحاد باريس واتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات على الأخذ بالمبادئ التالية عند تطبيق المادة ٤-د(٣) من اتفاقية باريس والمادة ٨ من معاهدة التعاون بشأن البراءات والقاعدة ١٧ من اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات:

- "١" للإدارة المختصة التي تقدّم وثيقة الأولوية أن تحدد ما يعتبر بمثابة تصديق على وثيقة الأولوية وتاريخ الإيداع والطريقة التي تعتمزم اتباعها في التصديق على ذلك النوع من الوثائق؛
- "٢" يقبل كل مكتب بتصديق واحد يسري على أكثر من وثيقة أولوية واحدة ("التصديق الجماعي")، شريطة أن يسمح ذلك التصديق بتعريف كل وثائق الأولوية التي يشملها؛
- "٣" ترد في ما يلي قائمة غير شاملة بأمثلة من أشكال التصديق على وثائق الأولوية المتفق على قبولها:

- التصديق في شكل ورقي؛
- والتصديق في شكل إلكتروني قابل لمعالجة النصوص؛
- وصورة إلكترونية عن تصديق ورقي؛
- وتصديق جماعي على عدة وثائق لأولوية يرسلها مكتب إلى مكتب آخر أو إلى المكتب الدولي؛
- وتصديق جماعي على عدة وثائق لأولوية ترد في قاعدة بيانات أحد المكاتب مع إمكانية الاطلاع على تلك الوثائق لمن له الحق في ذلك؛

"٤" لأغراض المادة ٨ والقاعدة ١٧ من معاهدة التعاون بشأن البراءات، لا يجوز لأي مكتب معيّن أو مختار، بعد صدور وثيقة أولوية مصدق عليها وفقاً للمبادئ السابق ذكرها وتحويلها إلى المكتب الدولي في شكل إلكتروني، أن يطالب بأي شكل مختلف أو إضافي من التصديق على وثيقة الأولوية. ويستمر المكتب الدولي في توفير نسخ ورقية عن وثائق الأولوية المتعلقة بالطلبات الدولية المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات لأي مكتب معيّن أو مختار يلتزم بذلك.

[نهاية المرفق والوثيقة]